

مقدمة

أكثر أهل العلم على أن الوقت في بدايته أفضل من التأخير على خلاف ما هو الوقت هل هو وقت اختياري أو وقت ضرورة أما وقت الضرورة فإن أكثر أهل العلم على تحريم ذلك لما جاء في صحيح مسلم من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: ﴿تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله تعالى فيها إلا قليلاً﴾

قضاء الفوائت

المسائل التي تتعلق بقضاء الفوائت تنقسم إلى قسمين:

❖ **القسم الأول:** قضاء الفائتة التي تركت من غير عذر.

❖ **القسم الثاني:** قضاء الفائتة التي تركت لعذر

القسم الأول: قضاء الفائتة إذا تركت من غير عذر

1. عامة أهل العلم بل حكى بعضهم الإجماع: على وجوب قضائها نقل الإجماع ابن المنذر ونقله الخطابي في بعض مسائل الصيام على أن القضاء ولو كان لأجل عمد أنه يجب أن يقضي لأن القضاء يحكي الأداء

2. خالف في ذلك الحسن البصري وهو قول ابن حزم واختيار ابن تيمية: وهو أن الإنسان إذا ترك الفائتة حتى خرج وقتها وكان متعمداً للترك أنه لا ينفعه القضاء

الراجح هو أنه يجب أن يقضي وذلك لأن القضاء يحكي الأداء

الدليل: ما جاء عند أهل السنن من حديث أبي هريرة ورؤي مرفوعاً وبعضهم يضعفه أن النبي ﷺ قال: ﴿من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء عمداً فليقض﴾ فهذا الذي قضى استقاء عمداً سواء كان لعذر أو لغير عذر وتقييد ذلك بالعذر محل نظر لأن الشارع لم يذكر ذلك فدل ذلك على أن القضاء يحكي الأداء

القسم الثاني: قضاء الفوائت لعذر

أجمع أهل العلم: على أن من نام عن صلاة أو تركها لعذر فإنه يجب عليه أن يؤديها أو يقضيها

الدليل 1: استدلل العلماء على ذلك بالإجماع

الدليل 2: ما رواه البخاري من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: ﴿من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك﴾.

مسألة: إذا كان عليه فوائت كثر هل يجب الترتيب بين قضاء الفوائت أم لا يجب؟ "اختلف العلماء في هذه المسألة"

1. مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد: يجب عليه الترتيب

2. الشافعي: لا يجب الترتيب

الراجح هو وجوب الترتيب

الدليل 1: قال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]

ومعنى المحافظة هو: المحافظة على أدائها كما أمر الله وكما أوجبه

الدليل 2: ما ثبت في الصحيحين من حديث علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ حينما ترك صلاة العصر حتى خرج وقتها في غزوة الأحزاب فقال ﷺ

﴿شغلونا عن الصلاة الوسطى - صلاة العصر - ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً﴾ ثم صلى العصر ثم صلى بعدها المغرب فأنزل الله قوله تعالى ﴿حَافِظُوا

عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى [البقرة: 238] يعني أن تؤدوها بوقتها

وقد جاء في صحيح مسلم من حديث جابر أن عمر -رضي الله عنه- قال **﴿يا رسول الله والله ما كدت أن أصلي العصر إلا أن كادت الشمس أن تغرب فقال ﷺ فوالله إن صليتها﴾** يعني ما صليتها فصلى العصر ثم صلى بعدها المغرب

قال أهل العلم: فذلك يدل على أن النبي ﷺ بدأ بالفائتة ولم يبدأ بالحاضرة ولا شيء يدل عليه إلا على وجوب الترتيب

وأما الحديث الذي رواه النسائي **﴿أن النبي ﷺ صلى المغرب ثم صلى بعدها العصر﴾** فهذا حديث ضعيف لأن القصة لا يمكن أن تتكرر فغزوة

الأحزاب واحدة وترك صلاة العصر إلى وقت صلاة المغرب مرة واحدة ورواية البخاري ومسلم أصح من رواية النسائي

ذكر أهل العلم: على أن الترتيب يسقط لعذر وهذا العذر معفو عنه **وهذا قول أكثر أهل العلم بل حكى بعضهم الإجماع** على ذلك على خلاف بين أهل العلم ما هي الأعذار التي يجوز فيها ترك الترتيب.

الدليل: قوله ﷺ **﴿إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه﴾** والحديث رواه ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن حبان وأشار الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم على أن الحديث إسناده جيد وهذا عام في الصلوات وفي غيرها فدل ذلك على أن هذا العذر معفو عنه

ماهي الاعذار المعفو عنها؟

العذر الأول: النسيان

صورته: فإذا كان الإنسان قام من النوم ظاناً أنه قد صلى الفجر ثم حضرت صلاة الظهر فصلى الظهر حتى خرج وقت صلاة الظهر فتذكر بعد صلاة العصر أنه لم يصلي الفجر فهل تصح صلاته ويسقط الترتيب؟

1. **أكثر أهل العلم:** على أن الترتيب يسقط لأن النبي ﷺ قال: **﴿إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه﴾** دل ذلك على أن النسيان عذر يباح فيه ترك الترتيب

وقد قال ﷺ **﴿مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا﴾** سواء كانت هذه فائتة مسبوقة أو فائتة ليس بمسبوقة فدل ذلك على أن النسيان عذر

2. **مذهب مالك:** يقسم النسيان إلى قسمين: نسيان بعد فواتها "يكون قد أدى الحاضرة" ونسيان قبل فواتها "يعني أثناء الصلاة الحاضرة"

والراجح والله أعلم أن النسيان واحد سواء كان بعد قضاء الحاضرة أو في أثناء أداء الحاضرة

حالات للنسيان:

❖ **الحالة الأولى:** أدى الحاضرة وهو ما زال في وقت الحاضرة ثم تذكر أنه لم يصلي الصلاة التي قبلها

مثاله: صلى العصر وهو ما زال في وقت العصر ثم تذكر بعد ذلك أنه لم يصلي الظهر

1. **أكثر أهل العلم:** يجوز ذلك

قالوا: لأن الله لم يأمرنا أن نصلي الصلاة مرتين فقد أدى صلاة العصر في وقتها فلم يعلم بأن عليه صلاة الظهر فإذا كان تذكر؛ صلى الظهر ويسقط في حقه الترتيب

2. **مالك وأحمد في رواية:** إن كان وقت الحاضرة ما زال قائماً؛ فإنه يلزمه أن يُعيد الحاضرة بعدما يقضي الفائتة فيصلّي الظهر ثم يصلي العصر

الراجح أن ذلك لا يجب فإن فعل فحسن

❖ **الحالة الثانية:** أن يتذكر وهو في الصلاة

مثل أن يُكبّر لصلاة العصر وهو لم يعلم حال تكبيرة الإحرام أنه لم يصلي الظهر ثم تذكر قبل أن تنتهي تلك الصلاة فما الذي يجب عليه؟

1. **مذهب ابن حزم ورواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية وهو مذهب الشافعي الذي لا يرى وجوب الترتيب:** يكمل الصلاة ولا يلزمه الإعادة

الراجح والله أعلم أنه معذور في هذه الحال لأنه دخل في هذه الصلاة بيقين وهو معذور عليها
والقاعدة: "أن استصحاب الإجماع قائم" فجاز له أن يصلي حينما كان جاهلاً أو ناسياً واستصحاب الإجماع قائم حتى يؤدي تلك الصلاة ولا يلزمه الإعادة

2. **مذهب مالك وأحمد في رواية:** يقلبها نفلاً ثم يصلي الفائتة ثم بعد ذلك يصلي الحاضرة وهذا على سبيل الاحتياط وأما على سبيل الوجوب فإنه لا يجب عليه مع أننا نرجح أن الإنسان إذا تذكر وهو في الحاضرة قبل انتهائها أن عليه الفائتة فيكمل الصلاة ولا يلزمه الإعادة
نقول: **الأحوط** هو أنه يصلي الحاضرة على أنها نافلة

ملاحظة على القول الثاني

ذكره ابن تيمية ونسبه لأكثر أهل العلم، الواقع أن هذه النسخة وهي المجلد الثالث أو الثاني والعشرين من الفتاوى فيه سقط وإلا فإن ابن تيمية ذكر الخلاف قبل ذلك والذي يظهر والله أعلم أنه إذا صلى وتذكر أن عليه الفائتة وهو في الصلاة أن الأرجح من حيث الدليل والقوة أنه يصلي هذه الصلاة التي بدأها ثم يقضي الفائتة ولا يلزمه الإعادة لأن هذا شامل للنسيان لأنه بدأ الصلاة وهو ناسٍ للفائتة فيجب أن يستصحب ذلك الإجماع وهو بداية الصلاة

العذر الثاني: الجهل

إختلف أهل العلم هل الجهل عذر أم لا؟

1. **جمهور أهل العلم:** الجهل عذر

2. **الحنابلة:** لا يرون الجهل عذراً

الراجح أن الجهل والنسيان قرينان في كتاب الله وفي سنة نبينا ﷺ

ما يدل على ذلك: أنه في آخر سورة البقرة كما في صحيح مسلم ﴿أَن الله - سبحانه وتعالى - قال عندما قرأ النبي ﷺ "رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا" قال الله قد فعلت﴾

النسيان معلوم والخطأ معلوم مافرق بين الخاطئ والمخطئ؟

الخاطئ: هو المتعمد والمتقصد

المخطئ: الذي فعل ذلك عن جهل

ما يدل على ذلك من السنة: قوله ﷺ من حديث ابن عباس ﴿إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان﴾

والخطأ: هو الوقوع في الجهل فجعلهما قرينان في الحكم **وهذا هو الراجح** والله أعلم خلافاً **للمشهور من مذهب الحنابلة**

العذر الثالث: خشية فوت الحاضرة

قول أكثر أهل العلم: كما حكاه ابن رجب أن خشية فوت الحاضرة عذر يبيح له ترك الترتيب.

مثال: شخص يقوم فيصلّي صلاة العصر في آخر وقتها وهو لم يصلي الظهر ولم يصلي العصر فهذا الآن أدرك آخر وقت الحاضرة

جماهير أهل العلم يقولون: يصلي الحاضرة ثم يصلي بعدها الفائتة

قالوا: لأن الوقت إذا ضاق فإنه يؤدي ما حضر ولو كان ما فات قائم في ذمته

الدليل 1: قالوا: فمن ترك رمضان حتى جاء رمضان الثاني فإن المأمور في حقه أن يؤدي رمضان الثاني ثم يقضي الأول

الدليل 2: قالوا: ولأننا لو أوجبنا عليه أن يقضي الفائتة ثم يقضي بعدها الحاضرة لأدى ذلك إلى أن تكون الصلاتان فائتين.

قاعدة: "إذا تعارض مفسدتان قُدِّمَ أدناهما" الأدنى: هو ترك الترتيب ولا يؤدي ذلك إلى فوت الصلاتين

العدر الرابع: خشية فوت الجمعة

من المعلوم أن الجمعة فرض الوقت بمعنى أنها لا يجوز قضاؤها في غير وقتها ، لا يجوز أن تُفعل إلا في وقت معروف فإذا سَلِمَ الإمام فإنها لا تُقضى بل تُصلى ظهرًا

صورته: إذا جاء شخص إلى صلاة الجمعة والإمام يصلي وهو لم يصلي صلاة الفجر فإن كان يستطيع أن يصلي الفجر وحده ثم يُدرك الإمام ولو في الركعة الثانية فإنه يصليها

أما إذا خشي أن تفوت صلاة الجمعة مثل أن يأتي والإمام رافع رأسه من الركوع الأول أو قائم إلى الركعة الثانية وهو لو صلى وحده لما استطاع أن يدرك صلاة الجمعة فإن الترتيب حينئذ يسقط لأن الجمعة فرض الوقت

فإذا جاء شخص إلى المسجد والإمام يصلي الجمعة وهو لم يصلي الفجر فإننا نقول له: صلَّ الجمعة ثم صلَّ بعدها الفجر لأن الجمعة فرض الوقت ويُحشى أن تترك صلاة الجمعة من غير عذر ، بخلاف الصلاة العادية فإذا جئت فيمكن أن تدرك لأن الوقت متسع .

العدر الخامس: ذكره بعض أهل العلم قالوا: إذا كثرت الفوائت

صورته: مثل الإنسان الجاهل الذي وقع في حادث ولم يصلي وهو لم يكن مغمى عليه فهو ترك ذلك تفريطاً أو جهلاً فإنه مأمور أن يقضيها لأنه أولاً لم يتركها عن عمد بالترك وإنما تركها عن جهل فهو يقضيها

وهذا القضاء أحياناً يُشكل عليه من حيث الترتيب فلو صلى بالترتيب لجهل أو نسي أو أخل أو يكون فيه عدم انضباط

ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه وهو مذهب الشافعي لأنه لا يرى الترتيب: قالوا: أن ذلك معذور وهذا قوي

لكن إن كان قادراً على معرفة الترتيب فإنه يجب عليه الترتيب ولو كثرت وأما إذا كان يجهل أو ينسى أو يحصل عليه غفلة فلا حرج عليه في ذلك إذا كثرت الفوائت .

العدر السادس: ذكره بعض أهل العلم وهو: خشية فوت الجماعة ذكره ابن تيمية

قال: إذا جاء المصلي والإمام في الجماعة الحاضرة وهو لم يصلي التي قبلها مثل ما لو جاء والإمام يصلي العشاء وهو لم يصلي المغرب فهل يسقط الترتيب لأجل الجماعة أم لا؟ فهل يجب أن يصلي المغرب ثم يصلي العشاء؟ أو يدخل معه بنية المغرب أم يجوز له ترك الترتيب ويدخل لأجل الخطوة بالجماعة؟

ذهب عامة أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة: إلى أن الترتيب لا يسقط لأجل فوت الجماعة وهذا القول أرجح

الدليل: قالوا: لأنه ليست الحاضرة في جماعة أولى من الفائتة . لأننا إذا جوزنا اختلاف نية المأموم عن الإمام بأن يصلي بنية الظهر والإمام يصلي بنية العصر أو يصلي بنية المغرب والإمام يصلي بنية العشاء فإذا كان يجوز له اختلاف النيتين وهو اختيار ابن تيمية فيدخل مع الإمام بنية المغرب ويُدرك بذلك صلاة المغرب في جماعة

فنقول: ليست الجماعة في الثانية بأولى من الجماعة في الأولى فإذا جاز اختلاف النيتين فإنه حينئذ يدخل معه بنية المغرب وهذا هو الأرجح

كيف يصلي الفائتة؟

1. مذهب المالكية والحنابلة: إن صلى وحده المغرب والإمام يصلي العشاء ثم دخل مع الإمام في الصلاة فذلك جائز

2. مذهب الشافعي واختيار ابن تيمية: يدخل مع الإمام لأن اختلاف النيتين نية الإمام عن المأموم جائزة وهذا هو الأفضل

حكم الجماعة للفائتة

1. مذهب عامة أهل العلم: الجماعة للفائتة تُسنّ

2. الحنابلة في رواية: وجوب الجماعة

3. مذهب الليث بن سعد: يستحب الانفراد

الراجح أن الجماعة للفائتة تُسنّ

الدليل: ما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة في قصة نوم النبي ﷺ عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس وقال أبو قتادة: ﴿فصنع رسول الله

ﷺ كما يصنع كل يوم﴾ والذي يصنعه في الصلاة كل يوم هي الجماعة فدل ذلك على استحباب الجماعة والله أعلم

والقول بالوجوب قوي لأن القضاء يحكي الأداء لكن ذلك لا يجب لأن الوجوب في الجماعة إنما أدلتها في الحاضرة

﴿ماذا يصنع من شك أنه صلى أم لم يصلي؟

الذي يقول: أنا ما أدري صليت الظهر أو لم أصلها أصليت العصر أو لم أصلها أصليت الفجر أو لم أصلها

قاعدة: الأصل أن الإنسان يخرج من عهدة الطلب بيقين

مذهب جاهل أهل العلم: الواجب هو أن يخرج من عهدة الطلب بيقين لأن اليقين أنه يجب عليه أن يصليها فإذا شك هل صلاها أم لا فالأصل أنه لم

يصليها فلا بد أن يخرج من عهدة الطلب بيقين وهذا هو الراجح

الشرط الثاني: ستر العورة

ذكر أبو عمر ابن عبد البر - رحمه الله - قال: "وأجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عرياناً" يعني أن الرجل الذي ترك

لبس الثياب وصلى وهو عريان من غير عذر ولا حاجة أن صلاته لا تصح نقل الإجماع أبو عمر ابن عبد البر.

﴿إذا صلى الإنسان بدون ستر العورة وكان جاهلاً أو ناسياً

ذهب مالك في إحدى قولي: أن الجاهل والناسي صلاته صحيحة وأن ستر العورة إنما جاء الأمر بها ولم يأت الأمر ببطان الصلاة في ترك ستر العورة

ويقول مالك في هذا: وهذا يدل على أنه ليس بشرط

لأن الشرط فيه دليلان: دليل على الأمر به ودليل على عدم صحة الصلاة في تركه

قال: ولم يأت دليل على الثاني بخلاف أنه جاء الدليل على الأول، فالطهارة جاء الأمر بها وجاء الأمر بعدم صحة الصلاة في تركها ﴿لا يقبل الله صلاة

أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ﴾

قال: والشرط هو الذي لا يسقط بجهل ولا بنسيان

فإذا صلى وقد بدا شيء من عورته فإنه إن كان جاهلاً أو ناسياً فإنه قد ثبت الدليل على أن صلاته صحيحة خاصة إذا كان يسيراً كما ثبت ذلك عند

البخاري من حديث عمرو بن سلمة حينما كان صغيراً ﴿فأَمَّ القوم وكان أكثرهم قرأناً قال: فأمتهم وأنا ابن ست أو ابن سبع سنين وكان إذا سجدتُ

خرجت استي - يعني شيء من دبره - فكانت بعض النساء تقول: غطوا عورة صاحبكم قال: فاشتروا لي بردة عمانية فما فرحت بعد الإسلام فرحي

بمثل هذه البردة﴾ فهذا كان صغيراً وكان يحفظ القرآن

فالنبي ﷺ علم بذلك ولم يأمرهم بالإعادة ولم يأمر الصبي بالإعادة فدل ذلك على أن ستر العورة واجبة فإن ترك ستر عورته عامداً فإن صلاته لا تصح

دليل ستر العورة: قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31]

فسرها ابن عباس بأن المشرّكين كان يطوف الواحد منهم عرياناً فأنزل الله هذه الآية وقد أجمع المفسرون على قول ابن عباس

ما يدل على ذلك: ما جاء في الحديث الذي رواه الخمسة إلا النسائي من حديث عائشة أن النبي ﷺ قال: ﴿لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار﴾ وهذا

يدل على أن ستر عورة المرأة وهو رأسها لا تصح الصلاة فيه "يعني لا تصح بدون ستره"

دراسة هذا الحديث

الحديث تكلم فيه أهل العلم وقالوا: أن الحديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية هي بنت الحارث عن عائشة مرفوعاً وأكثر الرواة رواه عن محمد بن سيرين مراسلاً عن عائشة وأوقفوه وهذا يقول فيه الداقطني: " وهذا أشبه بالصواب " فرواه السخيتاني وكذلك غيره رواه عن محمد بن سيرين أن عائشة دخلت على صفية بنت الحارث وحدثتها بهذا الحديث وهذا يدل على علتين: الإرسال وأنه موقوف من قول عائشة فدل ذلك على أنه من قول عائشة والذي هو من قول عائشة فيه أيضاً انقطاع الذي يسميه العلماء المتقدمون: الإرسال

فهذا يدل على أن ستر العورة واجبة فيجب على الإنسان حال الصلاة رجلاً كان أو امرأة أن يستر عورته الواجب عليه سترها سواء كان وحده أو في خلوة أو في ظلمة أو في غير ظلمة

مثال: لو أن رجلاً صلى في مكان مظلم وعليه سروال قصير الذي يسمونه العامة "شورت" وهو لا يرى عورته في الظلام فهل تصح الصلاة مع قدرته على أن يصلي وهو ساتر لعورته؟

نقول: لا تصح بإجماع أهل العلم.

وكذلك المرأة فإذا كانت في ظلمة فيجب عليها أن تستر عورة صلاتها

ستر العورة هي: أن يغطي بما لا يصف البشرة من سواد أو بياض بحيث لو وضع ثوبه على جسده لا يجد شيئاً.

نحن نقول: إذا كنت لا تدرك ولا تميز بين أن تكون البشرة بيضاء أم سمراء فهذا يدل على جواز لبسه وعلى هذا فإذا كان يظهر ظهوراً واضحاً فإن الصلاة لا تصح وعلى هذا فينبغي للإنسان أن يحتاط فالذي يصلي في ثوب شفاف وقد لبس سروالاً قصيراً وربما بدا بياض الفخذ ظاهرًا ومميزًا فهذا لا تصح الصلاة فيه أما إذا كان لا يميز وإن كان يبدو حجم العضو فإن الصلاة صحيحة وإن كان مالك: يرى عدم ذلك

هل يجوز أن يصلي الإنسان وقد علم تقاطيع جسده؟

بمعنى: المرأة تلبس البنطال ويظهر تقاطيع جسدها

1. جمهور أهل العلم قالوا: الصلاة صحيحة أهم شيء أن تغطي ما وجب أن تغطيه من الرأس والجسد والرقبة وغير ذلك وإذا لبست البنطال فإن الصلاة صحيحة

2. ذهب مالك: إلى أن المرأة لا تلبس ما يظهر تقاطيع جسدها ولو كانت وحدها في الصلاة

هذا القول جيد لكن ليس معناه ألا يصح الصلاة بالبنطال

قال ابن تيمية: " الثياب التي تبدي مقاطيع خلقها والثوب الرقيق الذي لا يستر البشرة فإن المرأة تنهى عنه وعلى وليها كأبيها وزوجها أن ينهياها عن ذلك " وهذا في غير الصلاة

وفي الصلاة أولى وأحوط وهذا يدل على أن لبس البنطال إذا كان يظهر فيه الفخذ وتقاطيع الفخذ فإن المرأة تنهى عن ذلك إلا لزوج أو طفل صغير لا يدرك ولا يميز أما المحارم أو النساء فإن ذلك يُنهى عنه

وذلك لأن المرأة مأمورة ألا تكشف أمام النساء إلا بما تكشفه أمام محارمها لأن الله لم يفرق في قوله تعالى ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ [النور: 31] فجعل المرأة مع المرأة كالمراة مع محارمها

والأفضل أن تلبس شيئاً فضفاضاً لأجل ألا تلبس ثياباً كالبنطال وغيره لأن ذلك قد نهى عنه مالك وهو ظاهر كلام ابن تيمية فالصلاة صحيحة لكن الأفضل أن تلبس ثياباً سابعة.

❖ عورة الرجل في الصلاة: من السرة إلى الركبة

السرة:

قول الأئمة الأربعة: ليست من العورة فلو صلى إنسان وهو محرم فبدت سرتة فإن صلاته صحيحة

الركبة:

جماهير أهل العلم يقولون: إن الركبة ليست من العورة خلافًا لأبي حنيفة

والراجح: أنها ليست من العورة والرجل عورته في الصلاة وخارج الصلاة واحدة

الدليل: ما ثبت في صحيح البخاري أن أبا بكر - رضي الله عنه - قد أقبل على النبي ﷺ وهم جلوس فلما رآه النبي ﷺ وقد بدت ركبته فقال: ﴿أما

صاحبكم فقد غامر﴾ يعني سابق بالخير

قالوا: فإن النبي ﷺ لم ينه أبا بكر على عدم تغطيته لركبته فدل ذلك على أن كشف الركبة ليست بعورة وأما ما فوق ذلك فهو العورة

كما ثبت عند البخاري معلقًا بصيغة التمريض ورواه الإمام أحمد من حديث ابن عباس ومن حديث جرهد ومن حديث محمد بن مسلمة أن النبي ﷺ

قال: ﴿إن الفخذ عورة﴾ فهذا يدل على أن الفخذ عورة في الصلاة خاصة وهذا هو قول الأئمة الأربعة

❖ تغطية المنكبين في الصلاة

◀ ترك تغطية المنكبين لعذر:

قول عامة أهل العلم بل حكى بعضهم الإجماع: أن الصلاة صحيحة

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ﴿إذا كان الثوب ضيقًا فاشدده على حَقْوِكَ وإن كان واسعًا فالتحف

به﴾

وجه الدلالة: أن الإنسان المعذور يجوز له أن يصلي وقد غطى فقط من السرة إلى الركبة ولم يغط منكبيه

◀ ترك تغطية المنكبين لغير عذر:

1. ذهب عامة الفقهاء من الحنيفية والمالكية والشافعية وراوية عند الإمام أحمد: أن الصلاة صحيحة على خلاف بينهم هل يكره أم لا يكره

دليلهم: الحديث الوارد من حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري ومسلم ﴿لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه﴾ وفي روايه ليس على

عاتقيه "منه شيء"﴾

فقالوا: إن هذا يدل على النهي والنهي يقتضي الكراهة.

2. مذهب الحنابلة: الصلاة من غير عذر محرم

3. قال بعض الحنابلة: تبطل

والراجح والله أعلم أن الصلاة صحيحة ولو كان متعمدًا ولكنه يأثم

الدليل: أن جابرًا - رضي الله عنه - صلى في ثوب واحد وليس على عاتقيه منه شيء في النفل

القاعدة "أن ما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل" ولا دليل يمنع

وقولنا: إلا بدليل فكل ما ثبت في النفل جاز في الفرض فإذا ثبت عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك في النفل جاز أن نفعله في الفرض ولم نقل يستحب لأن

الفرض أعلى، إلا بدليل يدل على النهي

إذا صلى النبي ﷺ قاعدًا في النافلة فنقول: لا يجوز له أن يصلي قاعدًا في الفرض لأنه جاء الدليل بالمنع وهو قوله تعالى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]

الراجع أن عدم تغطية المنكبين إن كان بعذر فلا تبطل معها الصلاة ولا يكره وأما إذا كان لغير عذر فإن الصلاة تصح مع الإثم

❖ عورة المرأة

بعض المثقفين يظنون أن عورة المرأة في الصلاة كعورتها خارج الصلاة وهذا خطأ

يقولون: "المرأة في الصلاة كلها عورة إلا وجهها وكفيها" فيقولون إن هذا دليل على أنه لا يرون تغطية الوجه لأنه ليس بعورة وهذا إنما هو في الصلاة في حق غير الأجانب

◀ عورة المرأة في الصلاة تختلف عن عورتها خارج الصلاة

هل نقول: إذا قالوا "المرأة في الصلاة كلها عورة إلا وجهها وكفيها": يجرم على المرأة أن تكشف رأسها شعرها أمام محارمها؟ لا يجرم

ولا قائل بذلك إلا قول عند بعض السلف **كما نُقِلَ عن الحسن** وهو قول مندثر فدل ذلك على أن المقصود هو في الصلاة وليس المقصود خارج الصلاة.

يجب على المرأة أن تغطي سائر بدنها رأسها ورقبتها وذراعيها وجسدها وساقها وكل شيء منها ما عدا ثلاثة فيها خلاف:

الوجه: يجوز كشفه وهذا جائز بالإجماع ويكره لها أن تغطيه من غير حاجة .

كما لو كانت وحدها وغطت وجهها نقول: يكره عليك هذا لأن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه والسنة في السجود ألا يسجد وعليه شيء من الثياب إلا الحاجة.

اليدان: يجوز كشفهما وهذا محل إجماع ويكره تغطيتهما إلا الحاجة

ومعنى الحاجة: إذا كانت أمام الأجانب وأما إذا كانت في مصلى وحدها فإن السنة أن تخلع القفازين وتسجد بيديها لقول ابن عمر **﴿إن اليدين تسجدان**

كما يسجد الوجه﴾ وهذا يدل على أن المرأة مأمورة أن تخلع القفازين أثناء الصلاة إذا لم يكن عندها أجانب . وإن صلت وعليهم قفازين فصلاتها

صحيحة لكن ذلك مكروه لأن السنة أن تسجد على أعضائها من غير حائل

الرجلان: اختلف العلماء في ذلك

1. **ذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عندهم:** إلى وجوب تغطية القدمين

دليلهم: ما رواه أبو داود من حديث محمد بن زيد عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال حينما سألت أم سلمة: **﴿أتصلي المرأة في درع وخمار؟ قال: إذا كان**

الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها﴾

دراسة صحة الحديث

هذا الحديث رواه أبو داود وقد ضعفه الأئمة فحكم أبو داود والدارقطني وعبد الحق الإشبيلي وغيرهم على أن الصحيح أن الحديث موقوف وذلك لأن أكثر الرواة كمالك بن أنس وأبي بكر بن مضر وإسماعيل بن جعفر وغيرهم رواه عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة من قولها وأم محمد بن زيد مجهولة فهو موقوف ومع ذلك فيه علة الجهالة جهالة أم محمد بن زيد وأما رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد عن أم سلمة فإن عبد الرحمن ليس بالقوي ولا يقبل حديثه إذا خالف الثقات كمالك بن أنس فهو جبل الحفظ

الجمهور استدلووا قالوا: **﴿يغطي ظهور قدميها﴾** قالوا: فهذا يدل على أن المرأة مأمورة بتغطية القدمين.

2. **ذهب أبو حنيفة ورواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية قالوا:** إن ذلك لا يجب

وما تقولون في حديث أم سلمة ؟ قالوا: لنا عليه أجوبة:

الأول: الصحيح أنه لا يصح مرفوعاً كما حكم بذلك أبو داود والدارقطني وعبد الحق بن الإشبيلي وغيرهم.

الثاني: الحديث موقوف : فيه ضعف.

الثالث: أننا لو افترضنا أنه مرفوع وأنه صحيح فلا يدل على ما ذهبتم إليه

ابن تيمية يقول: إن هذا الحديث ليس فيه دلالة على وجوب تغطية القدمين لأن تغطية القدمين على قولكم واجبة في ظهورهما وفي بطونهما والمرأة إذا لبست ثوباً يغطي ظهور قدميها فلو سجدت فقد يظهر باطن الرجل فلو كان واجباً عليها لأمرت بالتحري لذلك .

يقول ابن تيمية وهذا فيه حرج عظيم

يقول ابن تيمية: ومن المعلوم أن الصحابييات كنّ في وقت حاجة وفقر ولم يكن عندهن ثياب يصلين فيه إلا الثوب الذي تصلي فيه المرأة وهو درع وخمار ومن المعلوم أن الدرع في العادة هو إلى العقبين وأم سلمة قالت: ﴿إِذْ تَنكَشِفُ أَقْدَامَهُنَّ﴾ إنما كان ذلك أمام الرجال وأما الصلاة فإن المرأة تصلي في درع وخمار

فهذا يدل على أن تغطية القدمين مستحبة وليست بواجبة

المرأة إذا أخرجت كفيها وأخرجت وجهها وأخرجت رجليها فصلاتها صحيحة ولا بأس بذلك خلافاً لجمهور أهل العلم الذين قالوا بوجوب تغطية القدمين

والراجح عدم الوجوب وإن السنة في حق المرأة هي أن تلبس درع وخمار ومعنى الدرع هو الثوب مثل القميص والخمار: الذي يغطي الرأس فيجب عليها أن تغطي رأسها ورقبتها

نقل الإجماع على وجوب تغطية الرأس في الصلاة: الترمذي وابن المنذر وعلى هذا فلا يجوز للمرأة أن تلبس شيئاً يظهر معه مقدم شعرها وهذا محرم بل يجب عليها أن تحنّك نفسها بحيث لا يظهر شيء من شعرها، وأما أنها تحنّك ويخرج شيء من شعرها من الطرف فيجب عليها أن تجمعها لأجل ألا يخرج لأن تغطية الشعر واجبة وهذا محل إجماع عند أهل العلم